

إعادة تصور استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط

تواجه الولايات المتحدة مجموعة متنوعة من الخصوم – الحكوميين وغير الحكوميين - في الشرق الأوسط. على الرغم من أن مقاربتنا تدعو إلى تجاوز التقييمات القائمة على التهديد فقط نحو رؤية إيجابية للنتائج التي قد تدعمها الولايات المتحدة، لكن لا يمكن للاستراتيجية الإقليمية أن تتجاهل مجموعة التحديات التي يمكن أن تعطل المشاركة طويلة المدى مع المنطقة. نجد أن إدارة العلاقات العدائية - بدلاً من محاولة حلها نهائياً - هي أفضل نهج لمنع المزيد من التصعيد والصراع وعدم الاستقرار. يمكن أن تصبح النزاعات الإقليمية مستنزفة بالكامل لسياسة الولايات المتحدة، وتخاطر بتدخلات عسكرية مكلفة على حساب أجندة أكثر إيجابية تركز على النمو والفرص. وبالتالي، فإن إدارة وتقييد الخصوم من الحكوميين وغير الحكوميين، ومعالجة الدوافع الأساسية للصراع لمنعهم من الظهور أو التوسع، هي مكونات حاسمة لاستراتيجية إقليمية فعالة للولايات المتحدة.

في هذا الفصل، نأخذ في الاعتبار الجهات الفاعلة الرئيسية في المنطقة: إيران، والجماعات الشيعية المسلحة التي ترعاها وسوريا، والجماعات السنية المتطرفة (أي داعش والقاعدة). نحن نركز على خصوم الولايات المتحدة الحكوميين وغير الحكوميين ومناطق الصراع حيث تشارك الولايات المتحدة بشكل مباشر (بشكل أساسي سوريا والعراق)، على الرغم من أن تحليلنا وتوصياتنا يمكن أن تنطبق على النزاعات الإقليمية الأخرى، مثل تلك الموجودة في اليمن وليبيا. بعد مراجعة التحديات التي يفرضها هؤلاء الخصوم على المصالح الأمريكية، نقوم بتلخيص نتائج السياسات المعتمدة لمعالجتها والنظر في الأساليب الأكثر ملاءمة للمضي قدماً لاحتواء هذه التهديدات والتخفيف من حدتها.

نحن نعتبر أن أكثر التحديات إلحاحاً لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة هي عدم الاستقرار الإقليمي والصراع الذي طال أمده؛ حيث تخلق هذه القضايا بيئة مواتية للانتشار النووي والتطرف العنيف وصعود المنظمات الإرهابية العابرة للدول. بدلاً من البحث عن حلول متطرفة تأتي بتكلفة عالية وخطر الفشل، نقترح استراتيجية لتقييد الخصوم الإقليميين وتقليل الصراع العنيف مع الاستثمار في تدابير طويلة الأجل لتعزيز الاستقرار الإقليمي. وبشكل أكثر تحديداً، نقترح سلسلة من الإصلاحات الأساسية التي تؤثر على الحياة اليومية لمن يعيشون في المنطقة من خلال توفير فرص العمل وريادة الأعمال، وتحسين الحوكمة، والاعتماد بشكل أكبر على التدابير الدبلوماسية لحل النزاع.

■ التعامل مع إيران

تساءلت الدراسة عن الشكل الذي قد تبدو عليه الإستراتيجية الإقليمية إذا لم نعد نعطي الأولوية للمواجهة مع إيران كمبدأ تنظيمي رئيسي. ومع ذلك، لا يمكن لأي استراتيجية إقليمية جادة أن تتجاهل قوة مهمة مثل إيران. لا تزال تطلعات إيران النووية وأنشطتها الإقليمية، لا سيما علاقاتها بالمليشيات غير الحكومية وتوسيع قدراتها الصاروخية، مصدر قلق بالغ للمصالح الأمريكية في الاستقرار الإقليمي. التحدي هو أن نكون واقعيين بشأن المخاطر التي تشكلها إيران دون المبالغة فيها بطرق يمكن أن تخاطر بردود فعل مبالغ فيها وسياسات تؤدي إلى نتائج عكسية. وهذا يتطلب تقييماً دقيقاً للتهديد الإيراني، وتقييماً للسياسات الحالية لمواجهة التهديد، وأخيراً، النظر في إطار عمل بديل لإدارة التحدي الإيراني على المدى الطويل.

■ تقنين التهديد الإيراني

أشارت دراسة سابقة لمركز راند بأنّ "إيران خطرة ولكنها لا تملك القدرة الكاملة" إذ تواجه قوتها ونفوذها قيوداً خطيرة، مما يشير إلى أن السياسات التي تستفيد من رد الفعل الطبيعي للتوسع الإيراني - الإقليمي والمحلي - قد تكون سياسة حكيمة تظهر من خلالها إيران قوتها بعيداً عن المواجهة المباشرة". من هذا المنطلق، ستحتاج الاستراتيجية الأمريكية إلى قبول الوجود الإيراني في الشرق الأوسط. إن أفكار إخراج إيران من المنطقة هي ببساطة غير واقعية بالنظر إلى حجم إيران ودورها التاريخي في الشؤون الإقليمية. حتى أعداء إيران الإقليميين الأكثر صخباً يدركون أن إيران جزء من المنطقة. لكن سياسات الولايات المتحدة يمكن أن تهدف إلى الحد من الضرر الذي تسببه تدخلات إيران. باختصار، يجب أن يكون الهدف من استراتيجية الولايات المتحدة تجاه إيران هو احتواء وتقليل قوة إيران ونفوذها مع مرور الوقت.

يتطلب هذا التوجه فهم طبيعة التهديد الإيراني وحدوده. على المستوى العسكري، تعتبر قدرات إيران أقل تألقاً بكثير مما يُزعم في كثير من الأحيان. قواها التقليدية ضعيفة بشكل خاص. تحد الهياكل الدفاعية المتعددة والمتكررة من الفعالية العسكرية لإيران وقدرتها على إبراز القوة واستمرار القتال خارج حدودها. وقد حالت سنوات من العقوبات الدولية دون تحديث إيران لمعداتها العسكرية، مما أجبرها على الاعتماد على أنظمة روسية وصينية منخفضة الجودة لتفعيل قاعدتها الصناعية الدفاعية الخاصة. تفتقر القوات البرية الإيرانية إلى المركبات المدرعة والدبابات الحديثة، على الرغم من ورود تقارير تفيد بأن إيران كانت تستفيد من التكنولوجيا العسكرية الروسية لتطوير دبابة كرار القتالية الخاصة بها. مع شرح محاولاتها لتحسين قدراتها القتالية من خلال الاستحواذ على أنظمة الصواريخ الصينية والروسية ومن خلال الإنتاج المحلي للطائرات بدون طيار

والطائرات المقاتلة. لكن مثل هذه الاستحواذات لا تضاهي الطائرات المتقدمة التي يرسلها الغرب لمناطق المنافسين الإقليميين، مثل إسرائيل والسعودية والإمارات.

ينبع التحدي العسكري الأكثر خطورة الذي تشكله إيران من قدراتها التي يسيطر عليها إلى حد كبير الحرس الثوري الإسلامي. إن استثمار طهران في الصواريخ المتطورة لتعويض قوتها الجوية المتدنية هو مصدر قلق خاصة بالنظر إلى دقة الصواريخ وقدرتها الفتاكة على الوصول إلى المنطقة بأكملها، بما في ذلك القواعد العسكرية الأمريكية وإسرائيل. وهذا التهديد قد يتطلب من دول الخليج تعزيزات بأنظمة الدفاع الصاروخي. استخدمت إيران الأسلحة المتطورة والطائرات بدون طيار لمهاجمة منشآت النفط في المملكة العربية السعودية وناقلات النفط في الخليج في عام 2019. بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في عام 2018، دعمت إيران بالصواريخ بشكل كبير شركاءها غير الحكوميين، مثل حزب الله في لبنان. لكن يبدو أن نظام الدفاع الجوي الإيراني لا يزال عرضة للطائرات الشبح المتقدمة، وعلى الرغم من قدراتها البحرية غير المتكافئة (بما في ذلك حرب الألغام) والتي يمكن أن تعطل بشكل كبير - لكن لا يمكنها في نهاية المطاف منع - الوصول إلى الخليج الفارسي لفترة طويلة. انها مثيرة للقلق، على الرغم من أنها عرضة لهجمات مضادة فعالة من دول مثل إسرائيل.

بالإضافة إلى القيود العسكرية، فإن إحدى الحقائق الهيكلية التي تحد من نفوذ إيران الإقليمي هي أن إيران هي الدولة الفارسية الوحيدة في المنطقة. تواجه إيران تحفظا من قبل الدول العربية، بالإضافة إلى إسرائيل، التي تتوق إلى الحد من قوتها ونفوذها. حتى عندما يتعلق الأمر بإنقاذ حليفها العربي في سوريا، فإن إيران والقوات المتحالفة معها ما كانت لتكون قادرة على الاحتفاظ بالرئيس الأسد في السلطة دون تدخل القوة الجوية الحاسم من روسيا في عام 2015. إن قدرة إيران على زيادة الدعم لوكلائها الإقليميين بعد المكاسب الاقتصادية غير المتوقعة للاتفاق النووي الإيراني في عام 2015 لم تغير في النهاية التوازن العسكري في مناطق الصراع هذه، كما كان يخشى البعض. مثل سوريا أو اليمن. كما أن المخاوف بشأن جسر بري إيراني لنقل المقاتلين والمعدات من إيران عبر العراق وسوريا ولبنان لم تتحقق بشكل كامل بسبب العديد من القيود التي تواجه الجسر¹.

¹ من خلال التدخل في الازمة السورية، لعبت كل من إيران وروسيا دورا رئيسيا في الجيوبولتيك الشرق الاوسطى، من خلال الدخول في مواجهة مع قوى عدوانية عالمية على سوريا. انها فعلا حرب عالمية، نجحا الطرفان في إدارة الصراع فيها، في توفير مقومات الصمود للنظام والشعب السوري، وفي كشف مدى تورط القوى الدولية والإقليمية الأخرى في هذا الصراع.

في الواقع، نجحت " حملة إسرائيل بين الحروب " في الكشف عن خطورة الوجود الإيراني في سوريا، حيث تم توجيه مئات الضربات الجوية ضد أهداف إيرانية أو مواقع مشتركة بين الإيرانيين والروس. بالنظر إلى الاتجاه الآخر، تواجه إيران انتكاسة إقليمية ليس فقط من الجماعات السنية المتطرفة، مثل داعش، التي حاربت في العراق بعد صعود التنظيم في عام 2014، ولكن حتى من دول عربية صديقة مثل العراق ولبنان، حيث لا تزال بعض القوى هناك محصنة ضد اكتساح النفوذ الإيراني دون عوائق. من المؤكد أن إيران لديها نفوذ أكبر في هذين البلدين، وتحافظ على علاقات وثيقة مع القيادة الشيعية في العراق، الذين لجأ كثير منهم إلى إيران خلال حكم صدام حسين. وأنجح علاقاتها غير الحكومية هي مع حزب الله. ولكن حتى مع هؤلاء الحلفاء، فإن إيران لا تتخذ كل القرارات. هؤلاء الشركاء لديهم جمهورهم المحلي وضغوطهم. يبدو أن الاستياء من التدخل الإيراني يتزايد في العراق ولبنان، مع الاحتجاجات المستمرة التي تدعو إلى مزيد من المساءلة والاهتمام بالضغوط الاقتصادية المحلية بدلاً من المغامرات الإقليمية. كما تلاشت قوة إيران الناعمة في المنطقة. إن دعم إيران لحملة الأسد في سوريا وتراجع شعبية مثل هؤلاء القادة مثل حسن نصر الله في لبنان قلل من جاذبية ما يسمى بمعسكر المقاومة بين الجماهير العربية حيث يتحول الانتباه إلى الأزمات المحلية.

لا تزال إيران تواجه نقاط ضعف داخلية، فقد كان لإعادة فرض العقوبات الأمريكية بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي تأثير مدمر على الاقتصاد الإيراني، بما في ذلك انخفاض حاد في صادرات النفط الإيرانية، ففقدت إيران على جني الفوائد الاقتصادية للاتفاقية كانت محدودة بالفعل. ساهم استمرار العقوبات غير النووية المرتبطة بالإرهاب والمخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان وسوء الإدارة الاقتصادية والفساد في خلق بيئة استثمارية صعبة حتى بدون تجديد العقوبات الأمريكية.²

جعل الحظر المفروض على المعاملات بالدولار التي تتم معالجتها من خلال المؤسسات المالية الأمريكية من الصعب على المستثمرين العالميين التجارة بأمان مع إيران، مما حد من قدرة إيران على الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي كما كان كثيرون يأملون في أعقاب الاتفاقية النووية. أدت إعادة فرض العقوبات الثانوية في أعقاب الانسحاب الأمريكي، وانخفاض أسعار النفط، وعدم الاستقرار الإقليمي إلى تفاقم التوقعات الاقتصادية القاتمة لإيران. أدت جائحة كوفيد-19 إلى مزيد من الضغط على الاقتصاد، مع البطالة المرتفعة،

² حاولت إدارة ترامب الذهاب في اتجاه التأكيد على نجاح الضغوط القصوى المفروضة على إيران، والكشف عن تداعيات هذه السياسة على الداخل الإيراني، على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. لكن يغيب عن المحللين وصناع السياسة الأمريكيين، تسجيل قدرة وسمود الشعب الإيراني وحسن ادارته للازمة، على الرغم من صعوبة وخطورة هذه المرحلة.

خاصة بين الشباب، والتضخم المرتفع والذي أثر أيضًا على الشعب الإيراني، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف المعيشة ونقص الإمدادات الطبية.³

إن أي اعتبار لسياسات إيران لدعم استراتيجية أوسع للولايات المتحدة في الشرق الأوسط يجب أن يراعي حدود القدرات العسكرية لإيران، ونفوذها الإقليمي، والضغوط التي تمارسها في الداخل. إيران خصم إقليمي هائل لكنها تحد يمكن إدارته. ومع ذلك، فإن القيام بذلك يتطلب إجراء تقييم نقدي للنهج الحالي والنظر في السياسات البديلة.

■ تقييم نهج الضغط الأقصى

نهج الضغط على إيران طويل الأمد، فمنذ الثورة الإيرانية عام 1979 التي أطاحت بالشاه الموالي لأمريكا، اعتمدت سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران على مجموعة متنوعة من الأدوات لردع الأعمال الإيرانية والرد عليها - لا سيما دعمها للإرهاب وتوسيع البرنامج النووي - ضد الولايات المتحدة وشركائها الإقليميين. تضمنت هذه الأدوات العقوبات، والدعم العسكري لخصوم إيران، وتخريب المنشآت النووية الإيرانية لاحتواء وتقويض قدرات إيران.

إلى حد كبير على مدار العشرين عامًا الماضية، أصبح الوجود المباشر للقوات الأمريكية في المنطقة عنصرًا أساسيًا في استراتيجية واشنطن لمكافحة إيران، حتى لو كانت عمليات الانتشار هذه تدعم أيضًا مهام أخرى في العراق وسوريا وأفغانستان. في الواقع، تتجاوز مهام الردع الأمريكية في الخليج عمومًا مهام عمليات الطوارئ الأمريكية الأخيرة في المنطقة (باستثناء عملية حرية العراق، التي بلغت ذروتها عند 165000 جندي خلال زيادة القوات). على سبيل المثال تحافظ عملية - Spartan Shield وهي عنصر رئيسي في العمليات الأمريكية لردع العدوان الإيراني في الخليج - على وجود قوة قوامها 10000 جندي أمريكي. بالإضافة إلى ذلك، عند حساب مجموعة حاملات الأسطول الخامس ومجموعة الاستعداد البرمائية البحرية

³ يقوم مفهوم "اقتصاد المقاومة" الذي صاغه السيد القائد آية الله علي خامنئي قبل سنوات على فكرة تحقيق النمو في ظل العقوبات الأميركية، وبسبب تبني هذا النهج المقاوم، وبالرغم من تسبب العقوبات في انخفاض قيمة العملة الإيرانية وارتفاع معدلات التضخم وتدهور القدرة الشرائية، فإن ذلك لم يدفع البلاد إلى حافة الانهيار بشكل تام. وقد أكدت مطالبات السيد القائد بضرورة صياغة إجراءات ومخططات تضمن حماية كاملة للإنتاجية المحلية وتوفير اكتفاء ذاتيا كاملا يتم توزيعه بشكل عادل بين كل الفئات الاجتماعية لتغطية أي نقص يمكن ان تواجهه البلاد بسبب الحصار الجديد.

الأمريكية، يتم نشر ما يزيد عن 20000 من أفراد الخدمة الأمريكية في الخليج لما يرقى إلى مستوى ردع مهمة إيران.

على النقيض من ذلك، فإن ذروة وجود القوات الأمريكية لأكبر عملية طوارئ أخيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كانت أقل من مستوى وجود القوة المستمر بشكل عام لـ **Spartan Shield** ، وهو مجرد عنصر واحد من الإستراتيجية الأوسع لردع إيران في الخليج. أكد مسؤولو إدارة ترامب في 2018 أن القوات الأمريكية في سوريا لمواجهة داعش ستبقى حتى مغادرة القوات الإيرانية والقوات المدعومة من إيران، على ما يبدو لتوسيع حركة الجيش الأمريكي إلى ما بعد مهمته المصرح بها، لكن مجموعة من مسؤولي وزارة الدفاع أدلوا بشهاداتهم لاحقاً في الكونغرس وذكروا علناً أن المهمة العسكرية للتحالف لم تتغير.

ان سياسة العقوبات هي التي أثبتت أنها أداة السياسة الأمريكية المميزة لإبقاء إيران محاصرة لأكثر من 40 عامًا. منذ فرض العقوبات لأول مرة خلال أزمة الرهائن في إيران من 1979 إلى 1981، استخدمتها الإدارات المتعاقبة كعنصر أساسي. صنفت الولايات المتحدة إيران كدولة راعية للإرهاب في عام 1984 بعد قصف ثكنات مشاة البحرية الأمريكية في لبنان، والذي نُسب إلى الجماعات المدعومة من إيران. أدى هذا التصنيف إلى سلسلة من العقوبات التي ظلت قائمة حتى بعد رفع العقوبات المتعلقة بالطاقة النووية في عام 2015. خلال إدارة كلينتون، تم حظر معظم التجارة والاستثمار مع إيران، وزادت الإدارة والكونغرس من الضغط على قطاع الطاقة الإيراني مع إيران 1996 وقانون العقوبات على ليبيا لتقليص قدرة إيران على تمويل الجماعات الإرهابية أو برنامجها النووي. أدت العقوبات المصرفية والمالية اللاحقة، بما في ذلك الحملة التي شنتها وزارة الخزانة الأمريكية في الفترة من 2006 إلى 2016 لإقناع البنوك الأجنبية بالتوقف عن ممارسة الأعمال التجارية في إيران، إلى زيادة الضغط العالمي على طهران.

كانت الاتفاقية الدولية لعام 2015 لتقليص القدرات النووية الإيرانية، أول تخفيف كبير للعقوبات الأمريكية. تطلبت الفرضية المركزية للصفقة قيوداً جديدة على برنامج إيران النووي المدني وزيادة الوصول إلى مواقعها النووية مقابل تخفيف العقوبات. لكن خطة العمل الشاملة المشتركة رفعت العقوبات المتعلقة بالمجال النووي

فقط، وأبقت على العقوبات الأخرى المتعلقة بالإرهاب وحقوق الإنسان. وكما تركت خطة العمل المشتركة الشاملة قدرًا كبيرًا من عدم اليقين للمستثمرين الدوليين بشأن مخاطر ممارسة الأعمال التجارية في إيران⁴.

ومع ذلك، حدثت الاتفاقية من البرنامج النووي الإيراني، وأكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران كانت ملتزمة ببندوها في مناسبات عديدة. لكن في النهاية، كان الوعد برفع الضغط الاقتصادي هو الذي أثبت أنه عامل حاسم في موافقة إيران على تقييد الأبعاد الرئيسية لبرنامجها النووي. حتى النقاد البارزين للاتفاق النووي في إسرائيل والدول ذات التفكير المماثل أقرّوا بأن الاتفاقية كانت ناجحة، على الرغم من المخاوف المستمرة بشأن بعض بنودها ومعارضة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو الصريحة للاتفاق. على الرغم من استمرار المعارضة لخطة العمل الشاملة المشتركة من قبل القادة الإقليميين، واصل جميع المشاركين الدوليين في خطة العمل الشاملة المشتركة، بما في ذلك روسيا والصين والقوى الأوروبية، في دعم الاتفاقية.

على الرغم من هذا الإجماع الدولي العام، عارض الرئيس ترامب بشدة الاتفاقية وتعهد بانسحاب الولايات المتحدة منها، ونصح كبار مستشاري الرئيس في سنته الأولى في المنصب، بمن فيهم وزير الدفاع جيمس ماتيس ووزير الخارجية ريكس تيلرسون، بالبقاء في الاتفاقية والبناء عليها لتوسيع نطاق تركيزها ليشمل مجالات أخرى مثيرة للقلق - وهو موقف يفضلُه أيضًا حلفاء الولايات المتحدة، الأوروبيون. ومع ذلك، اختار الرئيس ترامب في النهاية انسحاب الولايات المتحدة من جانب واحد من خطة العمل الشاملة المشتركة في مايو 2018 واتباع سياسة الضغط الأقصى ضد إيران. وقد دعم الموظفون الجدد في الإدارة، ولا سيما وزير الخارجية مايك بومبيو، هذا النهج بنشاط. كانت أهداف حملة الضغط الأقصى غير واضحة، وهي التوصل إلى اتفاق نووي "أفضل" من خلال مفاوضات جديدة وإلى سلوك إيراني "أكثر طبيعية" في المنطقة، أو، كما

⁴ استتُنف المفاوضات حول الاتفاق النووي وسط سرّيّة مكبّلة، في أعقاب حدث نطنز، له دلالات عديدة من بينها أن الحديث الأميركي - الإيراني، حتى ولو كان غير مباشر أو عبر قنوات سرّيّة، لم يتوقف أو ينقطع بالرغم من الشكوك الإيرانية في أن إدارة بايدن أحيطت علمًا بالعملية العسكرية الإسرائيلية على موقع تخصيب اليورانيوم الإيراني قبل تنفيذ العملية التي تصفها إيران بأنها إرهاب نووي. الأهم لدى الطرفين هو التفاهم على بنود إحياء الاتفاق النووي. بطبيعة الحال، يرافق الاصطفافات التفاوضية رفع السقف وشدّ الحبال عندما تكون المفاوضات بمستوى أهمية تقييد قدرات إيران النووية وبأهمية رفع العقوبات الاقتصادية المدمّرة لمشاريع النظام في طهران. لذلك يتحدّث الطرفان الآن عن "التزامن" بين الأمرين بدلًا من الحديث عن الشروط المسبقة على نسق: من أولاً ولأيّ الأولوية.

رآه البعض، قائمة مطالب كانت واسعة جداً مثل الإشارة إلى أن الهدف النهائي كان الضغط على إيران لدرجة انهيار النظام.

كانت الآلية الرئيسية لحملة الضغط الجديدة هي العقوبات مرة أخرى. لم تكف الولايات المتحدة بإعادة جميع العقوبات التي تم رفعها من خلال الاتفاق النووي، بل أضافت أيضاً سلسلة من العقوبات الجديدة، بما في ذلك تصنيف الحرس الثوري الإيراني ككيان داعم للإرهاب. كانت السمة الرئيسية للضغط الأقصى هي الاعتماد على القوة الاقتصادية الهائلة للولايات المتحدة لمعاقبة أي فاعل عالمي - صديق أو عدو - سعى إلى الاستثمار في إيران أو التجارة معها. بحلول مايو 2019، أنهت الإدارة معظم الإعفاءات للبلدان التي كانت لا تزال تستورد النفط الإيراني، في محاولة لخفض صادرات النفط الإيرانية إلى الصفر في حملة الضغط الأكثر طموحاً حتى الآن. لم تكن إدارة ترامب مستمرة في سياسات الضغط الطويلة الأمد فحسب، بل كانت تضاعف من سياساتها، حتى مع المخاطرة بتغيير أقرب الشركاء العالميين للولايات المتحدة في أوروبا وآسيا، الذين أيدوا خطة العمل الشاملة المشتركة وعارضوا العقوبات الثانوية الأمريكية. حتى أثناء الانتقال الرئاسي لعام 2020، اقترحت إدارة ترامب "طوفاناً" من العقوبات الجديدة على إيران فيما زعمت بعض التقارير أنه محاولة لتعقيد وعرقلة انضمام إدارة بايدن إلى الاتفاقية.

■ النتائج لم تكن إيجابية:

إيران لم تعد إلى طاولة المفاوضات⁵، وحكومتها لم تنهار. لا شك في أن حملة الضغط أضرت بالاقتصاد الإيراني، وقلصت بشكل كبير من صادرات النفط وساهمت في حدوث انكماش اقتصادي وألمت الحكومة

⁵ الدبلوماسية التي يقول بايدين إنها الطريق الوحيد لمنع إيران من الحصول على سلاح نووي، تُرجمت دورتين من مفاوضات غير مباشرة مع طهران، استضافتها منذ مطلع أبريل (نيسان) الجاري العاصمة النمساوية فيينا، التي هي مكان ولادة الاتفاق الأصلي. وهذه المرة لعبت الدول الأوروبية دور الوسيط، إذ كان مسؤولوها ينتقلون بين الفندق الذي يستضيف المفاوضات مع الإيرانيين والفندق الآخر مقابله حيث يقيم الأميركيون، حاملين الرسائل بين الجانبين. ويُذكر أنه رغم تفضيل الولايات المتحدة الحوار المباشر، رفضت إيران العرض منذ البداية، وهي تطالب بإعادة العمل بالاتفاق الأصلي الذي توصلت إليه مع الدول الـ 5 زائد 1، من دون زيادة أو نقصان. وبالفعل، يبدو أن واشنطن توصلت إلى قناعة بأن هذه هي المقاربة الأفضل، على الأقل، حتى الآن. وتخلّت، وإن مؤقتاً، عن وعود بايدين الانتخابية بتوسيع نطاق الاتفاق ليشمل تدخّلات إيران في منطقة الشرق الأوسط وبرنامجهما للصواريخ الباليستية. وفي حين تطالب إيران برفع كل العقوبات التي فرضتها إدارة ترمب، ويصل عددها إلى 1600 عقوبة، تقول واشنطن إنها مستعدة لرفع العقوبات المتعلقة بالاتفاق النووي فقط. ومعلوم أن ترمب كان قد فرض عقوبات مرتبطة أيضاً ببرنامجهما للصواريخ الباليستية، ودورها المزعزع للاستقرار في المنطقة، وكذلك عقوبات تتعلق بحقوق الإنسان. وراهناً، يخضع البنك المركزي وقطاع النفط في إيران لعقوبات مختلفة مرتبطة بالاتفاق النووي وغيرها. ومقابل ذلك، تطالب طهران برفع كامل للعقوبات المرتبطة بالقطاعين النفطي والمالي ما يسمح لها بأن تبيع نفطها من دون قيود وتُجري معاملات مالية مع الخارج.

والشعب الإيراني على حد سواء. لقد وجد الإيرانيون حلاً بديلاً من خلال توطيد العلاقات مع الصين والأسواق الأخرى، لكن الضغوط الاقتصادية كانت شديدة، لا سيما عندما تقترن بانخفاض أسعار النفط والتأثيرات الاقتصادية لفيروس COVID-19 الشامل. ومع ذلك، وبأي مقياس يستند إلى أهداف السياسة والنتائج الموضحة في بيانات الإدارة، فإن سياسات الضغط الأقصى لم تنجح.

إذا كان الهدف هو استخدام أقصى قدر من الضغط لفرض صفقة أفضل، فلا يزال يتعين علينا رؤية صفقة جديدة أو حتى عملية تفاوض قابلة للحياة. تجنب القيادة الإيرانية أي مشاركة مباشرة مع إدارة ترامب على الرغم من المحاولات المبلغ عنها من قبل الإدارة لبدء المحادثات. في الواقع، بدلاً من التفاوض على صفقة أفضل، زادت إيران من قدراتها النووية. على الرغم من أن انتهاكات إيران لخطة العمل الشاملة المشتركة كانت محسوبة في البداية وقابلة للتراجع، إلا أنها تقدمت بشكل مطرد بنهاية رئاسة ترامب. حددت خطة العمل الشاملة المشتركة تخصيب اليورانيوم إلى 3.67 في المائة، ولكن بعد الانسحاب الأمريكي وسياسات الضغط الأقصى، زادت إيران المستويات إلى 4.5 في المائة، وبحلول أوائل يناير 2020، أعلنت إيران عن تخصيب بنسبة 20 في المائة في منشأة نووية تحت الأرض. إنَّ التخصيب إلى 20 في المائة يزيد بشكل كبير من القدرة على تحويل القدرات النووية المدنية إلى مواد صالحة لصنع الأسلحة.⁶ بموجب شروط خطة العمل الشاملة المشتركة، سُمح لإيران بتخزين ما يصل إلى 300 كيلوغرام من اليورانيوم منخفض التخصيب. بحلول آب / أغسطس 2020، كشفت التقارير عن نتائج الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن مخزونات إيران قد زادت إلى أكثر من 2000 كيلوغرام. وفي إشارة إلى تراجع إيران عن التزاماتها النووية، بما في ذلك اليورانيوم المخصب بمقدار 12 ضعفًا عن المستويات المسموح بها في الصفقة، حث رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية إدارة بايدن لإعادة إشراك إيران.

⁶ قبل بضع أيام فجرت الحكومة الإيرانية مفاجأة سياسية بإعلانها اعترافها البدء بتخصيب اليورانيوم بنسبة 60% وذلك بعد يومين من عملية التخريب الإلكتروني التي استهدفت منشأة نطنز النووية واتهمت فيها إسرائيل بتدبيرها. فماذا يعني من الناحية العلمية رفع نسبة تخصيب اليورانيوم إلى هذه النسبة ولماذا كان هذا الإعلان مزعجاً لبعض الدوائر السياسية الغربية وخاصة الأمريكية والإسرائيلية، وماذا يعني بالنسبة لقدرة إيران على امتلاك أسلحة نووية؟ في البداية، حتى تستطيع إيران إنتاج أسلحة نووية يجب أن تكون قادرة على تخصيب اليورانيوم بنسبة نقاء 90%. والسبب في انزعاج كل القوى الدولية مجتمعة من وصول إيران لتخصيب اليورانيوم بنسبة 60% رغم أنها أقل من النسبة المطلوبة لإنتاج الأسلحة النووية يعني ببساطة أن الوصول لهذه النسبة مسألة وقت فحسب أكثر منها مسألة تكنولوجيا. وعليه تمتلك إيران اليوم ورقة ضغط مهمة جداً، قادرة على تغيير موازين القوى ليس فقط على مستوى المطالب الإيرانية المستمرة برفع العقوبات الأمريكية والحصار الظالم على الشعب الإيراني، لكن أيضاً حتى على مستوى الحضور الإيراني في المنطقة وفي العديد من الملفات الجيوسياسية الهامة.

إذا كان الهدف هو منع أو إضعاف قدرة إيران على دعم الميليشيات الخطيرة غير الحكومية في جميع أنحاء المنطقة، يبدو أيضًا أنها لم تنجح. يقيّم تقرير دائرة الأبحاث أن العقوبات الأمريكية، بما في ذلك إعادة وضعها بعد 2018، كان لها تأثير ضئيل على أنشطة إيران الإقليمية، والتي استمرت بغض النظر عن سياسات العقوبات. ومنذ محاولة الإدارة الضغط لإيصال صادرات النفط الإيرانية إلى الصفر، صعّدت إيران من أنشطتها المزعومة للاستقرار في المنطقة. كما ذكرنا سابقًا، هاجمت إيران أصول النفط الإقليمية بداية من صيف 2019، وضربت ناقلات النفط في الخليج والبنية التحتية للنفط، بما في ذلك هجوم على أرامكو السعودية. الإيرانيون أسقطوا طائرة استطلاع جوية أمريكية بدون طيار بالقرب من مضيق هرمز. هاجمت الميليشيات المتحالفة مع إيران القوات الأمريكية في العراق وهددت السفارة الأمريكية، مما أدى إلى ضربات أمريكية انتقامية في العراق، وفي النهاية قتل قائد الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني في يناير 2020. وردت إيران على اغتيال سليماني بشنها هجمات صاروخية ضد القواعد الأمريكية في العراق.

الضغط الأقصى لم يقصر فقط في كبح جماح طموحات إيران النووية وتقليص أنشطتها الإقليمية الخطرة، بل أدى أيضًا إلى عزل الولايات المتحدة بدلاً من إيران. دعمت إسرائيل والعديد من الشركاء في الخليج العربي حملة الضغط القصوى للولايات المتحدة، على الرغم من أن شركاء الخليج بدأوا في إشراك إيران في محاولات لتهدئة التوترات. ومع ذلك، لم تؤيد أي قوة عالمية كبرى، بما في ذلك جميع الأطراف في خطة العمل الشاملة المشتركة، هذه السياسات الأمريكية. كان أبرز دليل على ذلك هو الرفض القاطع لمحاولة إدارة ترامب "العودة" لعقوبات الأمم المتحدة على إيران، على الرغم من تركها خطة العمل الشاملة المشتركة، في محاولة لمنع رفع حظر الأسلحة التقليدية عن إيران في خريف 2020. اعتبر الأوروبيون وغيرهم، الذين كانوا يميلون إلى دعم الجهود المبذولة لكبح صادرات الأسلحة التقليدية إلى إيران، هذه التهديدات الأمريكية بمثابة محاولة لعرقلة خطة العمل الشاملة المشتركة وشرعية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وخلصت غالبية الدول إلى أن الولايات المتحدة ليس لها صفة للمطالبة باستعادة العقوبات بعد الانسحاب من الاتفاقية في 2018.

■ إعادة التفكير في التحدي الإيراني

لا يقتصر التحدي الإيراني على قدرات إيران النووية فقط. ومع ذلك، إذا لم يتم احتواء هذه القدرات، فإن أنشطة إيران الأخرى في المنطقة تصبح أكثر خطورة بكثير. وإذا نجحت إيران في أن تصبح دولة مسلحة نوويًا، يمكن للقوى الإقليمية الأخرى، مثل المملكة العربية السعودية وتركيا ومصر، أن تحذو حذوها. ولن تؤدي هذه النتيجة إلى تفويض الاستقرار الإقليمي فحسب، بل ستهدد أيضًا مصالح الولايات المتحدة في

الحفاظ على معايير عالمية لمنع انتشار الأسلحة النووية. وبالتالي، فإن أي استراتيجية تجاه إيران تحتاج أولاً إلى معالجة التهديد النووي، ليس على حساب المخاوف الإقليمية الأخرى بشأن إيران ولكن كشرط مسبق لمعالجتها.

من غير المرجح أن تعمل الإجراءات السرية أو الضربة العسكرية العلنية بشكل أفضل مما كانت عليه في الماضي في منع التقدم النووي إذا كانت الدولة مصممة على المضي قدماً. في أحسن الأحوال، يمكن لمثل هذه الإجراءات أن تبطئ التقدم لكنها قد تحفز دولة مثل إيران على اتباع خيار نووي لمنع مثل هذه الهجمات في المستقبل - ناهيك عن خطر أن الضربات العسكرية يمكن أن تؤدي إلى تصعيد خطير يمكن أن يجعل الأمريكيين في المنطقة معرضين للتهديد والمخاطر. كما أن التراجع عن الضغط الاقتصادي لم يؤدي إلى نتائج، إلا عندما يقترن بحوافز لجلب الإيرانيين إلى طاولة المفاوضات في اتفاق تفاوضي، مثل خطة العمل الشاملة المشتركة. في الواقع، من المحتمل أن يكون الاتفاق النووي القوي الذي يعطي حوافز اقتصادية إيجابية لإيران الطريقة الوحيدة الممكنة لاحتواء طموحات إيران النووية.

من جانب الولايات المتحدة، وبشكل متزايد في الأوساط الأوروبية، هناك دعوات لتعزيز شروط خطة العمل الشاملة المشتركة، لا سيما الحاجة إلى إعادة التفاوض على بنود انقضاء الوقت ومعالجة القضايا الإقليمية مثل تطوير الصواريخ. أعرب بعض الشركاء في الشرق الأوسط عن معارضتهم لعودة الولايات المتحدة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة ويودون من إدارة بايدن التشاور معهم وإعطاء أولوية أكبر لأنشطة إيران الإقليمية. قد يطالبون، في الواقع، بتعويض عن الخسائر التي تكبدوها بعد الانسحاب الأمريكي، على الرغم من أن ذلك سيكون على الأرجح نقطة انطلاق سياسية للأمريكيين، وقد أشار روحاني إلى أن هذا لن يكون شرطاً مسبقاً للعودة إلى الصفقة.

وبالتالي، فإن المسار الأكثر جدوى للمضي قدماً هو العودة السريعة إلى الامتثال للشروط الأصلية لخطة العمل الشاملة المشتركة من قبل كل من الولايات المتحدة وإيران، الأمر الذي من شأنه أن يكسب الوقت لجميع الأطراف للبناء على الاتفاقية مع مزيد من التأكيدات بالإغاثة الاقتصادية لإيران والمزيد من التأكيدات بأن بنود الاتفاقية ستمدد وستفتح الباب للمناقشات حول مجالات الاهتمام الإقليمية، ولكن في بيئة يتم فيها احتواء التهديد النووي الإيراني.

تحتاج استراتيجية إيران أيضاً إلى رؤية أطول تتجاوز الملف النووي. أكثر من أربعة عقود من العقوبات الاقتصادية، جنباً إلى جنب مع الدعم العسكري للشركاء الإقليميين وزيادة وجود القوات الأمريكية في

المنطقة، لم تنجح في تقليص الأنشطة الإقليمية لإيران، بما في ذلك دعمها للجماعات غير الحكومية التي تهدد الأفراد الأمريكيين في المنطقة. بسبب نقاط ضعف إيران الخاصة، بما في ذلك تضائل جاذبية القوة الناعمة حتى بين شركائها الإقليميين الأقرب (مثل العراق)، وعليه، فإن الطريقة المثلى لتفريغ نفوذ إيران الإقليمي هي الاستفادة من نقاط الضعف هذه⁷.

يشبه الوضع إلى حد ما الحرب الباردة، عندما لم يكن احتواء الاتحاد السوفييتي يتعلق فقط بالمواجهة المباشرة أو محاولات تغيير النظام. انما تركيز الاحتواء على فكرة أن إعادة بناء قدرة الحلفاء الأوروبيين ستظهر تفوق النظام الغربي وتبرز بشكل حاد أوجه القصور في الكتلة التي يحكمها السوفييت. لم يكن الاحتواء يتعلق بمعاكبة السوفييت بقدر ما كان يتعلق بالمنافسة الناجحة لتبني نموذج حكومي متفوق.

على الرغم من أن احتواء الحرب الباردة قد تطور إلى مناهج أكثر قوة تركز على التعزيزات العسكرية، وعلى الرغم من أن قدرات إيران محدودة كقوة إقليمية أكثر بكثير من التهديد الذي شكله السوفييت خلال الحرب الباردة، فإن تصور جورج كينان الأصلي للاحتواء، والذي ركز حول منع التوسع الأيديولوجي السوفيتي و "تليين" سلوكه بمرور الوقت، ذات صلة بالسياسة الأمريكية الإيرانية. فنهج احتواء كينان يركز بدرجة أقل على التعزيزات العسكرية والضغط الاقتصادي وأكثر على تعزيز مراكز القوة المستقرة والناشطة

⁷ يعتبر البعض ان القوة الناعمة الإيرانية قد تراجعت في السنوات الأخيرة وأنها باتت محدودة بذاتها وجيوبولوتيكيا على أكثر من صعيد. قد تكون الازمات والظروف التي تمر بها المنطقة حاليا لها تأثير مباشر عن تراجع بعض الأدوات والقوى لكن هذا لا يفي ان تحرك القوة الناعمة بأدواتها المختلفة (ثقافية، سياسية، إعلامية) لا تزال سارية وبوتيرة قوية. قدمت الجمهورية انموذجا سياسيا فريدا في العصر الحديث يتمثل في نظام سياسي مبني على ديمقراطية دينية ويصلح لان يكون نموذجا جديدا ومصدرا من مصادر القوة الناعمة الإيرانية والتي لا يزال لديها تأثير كبير على مستوى الإقليم. يمكن للسياسة الخارجية أن تكون مصدرا أساسيا من مصادر القوة الناعمة لأية دولة خاصة إذا كانت تحمل قيما سامية أو طروحات عالمية أو مبادرات تعزز العلاقات الثنائية والإقليمية والدولية. ويمكن للسياسة الخارجية أن تزيد من فعالية وتأثير القوة الناعمة للبلاد إذا ما نُظر إليها من قِبَل الدول الأخرى والشعوب الأخرى على أنها شرعية وأخلاقية. في الحالة الإيرانية، تكتسب السياسة الخارجية أهمية قصوى كونها المصدر الأكبر من مصادر توليد القوة الناعمة للبلاد والأكثر فعالية وتأثيرا على الإطلاق. ويتضمن الدستور الإيراني إشارة واضحة إلى السياسة الخارجية للبلاد ضمن الفصل الأول المخصص "للأصول العامة"؛ إذ يشير البند 16 من المادة الثالثة من الفصل الأول من الدستور إلى هذا الموضوع بالقول: "تنظّم السياسة الخارجية للبلاد على أساس المعايير الإسلامية والالتزامات الأخوية تجاه جميع المسلمين والحماية الكاملة لمستضعفي العالم. هذا النوع من الطروحات يُعتبر مصدرا أساسيا من مصادر القوة الناعمة لدى إيران، وإذا ما أُضيف إلى الأيديولوجية الإيرانية والتي هي عبارة عن مجموعة من الطروحات الثورية والمبادئ الدينية، فإنها تُعد المصدر الأساسي والأكبر في توليد القوة الناعمة للبلاد. تمتلك إيران ترسانة هائلة من الأدوات التي تساعدها على توجيه مصادر القوة الناعمة الثقافية للبلاد في الاتجاه المراد والذي يحقق في نهاية المطاف مصالح البلاد العليا وأهدافها الإستراتيجية. وتتوزع هذه الأدوات على مستويات متعددة من المواضيع داخل البناء الثقافي، ومنها: الثقافة الفارسية والأدوات الإعلامية. وهذا دليل إضافي على استمرارية القوة الناعمة في النشاط والتأثير والتوجيه الدائم.

بالحياة. أثبتت المساعدة في إعادة بناء دول أوروبا الغربية من خلال خطة مارشال أهمية حاسمة في إحباط النفوذ السوفيتي. بعبارة أخرى، من وجهة نظر كينان العالمية، كان التطور الاقتصادي للحلفاء عنصرًا مهمًا للاحتواء مثل الردع العسكري. مع وضع هذه الدروس في الاعتبار يمكن أن يكون دعم الولايات المتحدة للإصلاحات الاقتصادية في جميع أنحاء المنطقة وتحسين الحوكمة - وهما مكونان أساسيان للاستراتيجية الشاملة التي حددناها في هذا التقرير - عناصر حاسمة في الحد من تعرض المنطقة للنفوذ الإيراني⁸.

بالإضافة إلى هذه الاستراتيجية طويلة المدى لدعم الإصلاح الإقليمي لتغيير البيئة التي تعمل فيها إيران، ستستفيد الولايات المتحدة أيضًا من المشاركة المباشرة مع إيران، حتى في ظل النظام الحالي الذي يعتبر العداء للولايات المتحدة جزءًا لا يتجزأ منه. لم تمنع أيديولوجية الاتحاد السوفيتي المعادية للغرب، والتي ازدهرت على المواجهة وانعدام الثقة في العالم الخارجي، الحوار الأمريكي السوفيتي المباشر طوال الحرب الباردة، بما في ذلك العلاقات الدبلوماسية، وفي بعض الأحيان، المفاوضات للحد من مخاطر المواجهة من خلال اتفاقيات الحد من التسلح. وكما أوضحت خطة العمل المشتركة الشاملة، فإن الشيء نفسه ممكن بين الولايات المتحدة وإيران، على الرغم من الأسس الفريدة المعادية لأمريكا في الجمهورية الإسلامية، فمن المرجح أن تنجح الدبلوماسية تحت غطاء المنتديات المتعددة الأطراف.

أخيرًا، ووفقًا لإعادة التقييم الاستراتيجي الأوسع للمنطقة، فإن الولايات المتحدة. يجب أن تأخذ سياسة النظام وإرادة الشعب الإيراني في الحسبان. من الممكن إشراك قادة إيران دبلوماسياً، كما فعلنا مع السوفييت، مع دعم تطلعات الشعب الإيراني الذي يتطلع إلى مستقبل أفضل. هذا لا يعني اقتراح سياسة تدعم تغيير النظام. فالطبيعة المستقبلية للحكومة الإيرانية ليست متروكة لنا بل للشعب الإيراني. لكن يمكننا دعم السياسات التي يمكن أن تساعد الإيرانيين وتجنب السياسات التي تضر بهم. إن التطبيق المكثف للعقوبات المباشرة والثانوية لم يقصر فقط عن تحقيق أهداف السياسة؛ لقد أدى إلى نتائج عكسية من خلال معاقبة الإيرانيين العاديين، وتقويض قدرتهم الشرائية، والذهاب إلى حد إعاقة وصولهم إلى الإمدادات الطبية. أي مراجعة لسياسة العقوبات الأمريكية من الأفضل أن تأخذ في الاعتبار هذه الآثار السلبية. إن تغيير السياسات الأخرى التي

⁸ على الرغم من طروحات التعاون المشترك وإعادة بناء المجتمعات الغربية خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، إلا أن السياسات الأمريكية على أرض الواقع تناقض فعلياً ما أعلنت عنه وما صرحت به. فمنذ انطلاق مشروع مارشال كخطة حاسمة لمواجهة التمدد السوفياتي في أوروبا، سقطت المنظومة الأوروبية برمتها تحت نفوذ السياسات الأمريكية وقراراتها. بدأت سياسة الردع العسكري التي أنشأتها الولايات المتحدة الأمريكية بتعلة مواجهة التمدد والهيمنة السوفياتية، تكشف بشكل لا يدعو للشك، الهيمنة الأمريكية وبعناوين مختلفة. وعلى الرغم من السياسة الأمريكية التي عملت طويلاً على مواجهة ما أسمته المد السوفياتي ونفوذه في أوروبا، إلا أنها لم تغلق الباب أمام الحوار مع هذه القوة التي دخلت معها في صراع طويل قسم العالم وشتت قوته بين معسكرين متحاربين.

تؤدي إلى نتائج عكسية، مثل حظر التأشيرات، التي حالت دون التبادل الطلابي البناء وحتى فصلت العائلات، هي خطوات أولى مهمة من قبل إدارة بايدن ومن المرجح أن يرحب بها الشعب الإيراني. يمكن أن يفيد تشجيع التبادلات الثقافية والأكاديمية العلاقات الأمريكية الإيرانية المستقبلية من خلال تحسين قنوات الاتصال وخلق النوايا الحسنة تجاه الولايات المتحدة بين أبناء الشعب الإيراني. يعد دعم قدرة الإيرانيين على الوصول إلى المعلومات عبر الإنترنت من خلال أدوات الإنترنت أيضاً وسيلة مهمة لدعم المجتمع المدني وتحفيز وجهات النظر النقدية داخل البلاد. وربما الأهم من ذلك، أن الولايات المتحدة يمكن أن تستمر في تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان داخل إيران ودعم إطلاق سراح السجناء السياسيين؛ ولا يمكن تجاهل قضايا حقوق الإنسان بسبب مخاوف من أنها قد تعرض للاتفاقيات النووية أو الاتفاقيات الإقليمية الأخرى مع إيران. إن تركيز القيادة الأمريكية على معايير حقوق الإنسان العالمية من شأنه أن يساهم في الضغط على الحكومة الإيرانية.